موجز السياسات

CSVR
Centre for the Study of Violence and Reconciliation
Working towards peaceful, equal and violence-free societies since 1989

الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف ودعم المشاركة الشعبية في العدالة الانتقالية الأفريقية

في أفريقيا، ترغب الجهات الفاعلة متعددة الأطراف بشكل متزايد في دعم عمليات العدالة الانتقالية التي تزيد من المشاركة الشعبية إلى أقصى حد، لا سيما مشاركة الضحايا/الناجين والمجتمعات الأكثر تضرراً من انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا يزال العديد منهم يطورون استراتيجيات وأدوات لتمكين المشاركة الفعالة.

يقدم موجز السياسات هذا توصيات قابلة للتنفيذ لممثلي المؤسسات الدولية والإقليمية، والحكومات المانحة، والمؤسسات الخاصة، والمؤسسات الدينية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، وغيرها من الجهات الفاعلة متعددة الأطراف بشأن تعميم المشاركة في تدخلاتها في مجال العدالة الانتقالية.

ويغطي هذا التوجيه التدابير الرسمية التي تقودها الدولة والتدابير غير الرسمية التي يقودها المجتمع المدني، ويعزز عمليات العدالة الانتقالية التي يتم تخطيطها وتمويلها وتنفيذها بطرق تمكن الأشخاص المتأثرين بالانتهاكات السابقة من المشاركة.

تعميم المشاركة

إن المشاركة ليست إضافة إلى تدابير العدالة الانتقالية الفردية؛ فالمشاركة تحدد عملية العدالة الانتقالية بأكملها. وبدلاً من التساؤل عن كيفية جعل التدبير الذي تم تصميمه بالفعل أو الذي يجري تنفيذه أكثر تشاركية، فإن التعميم يعني أن المشاركة هي جوهر العدالة الانتقالية من البداية إلى النهاية، بما في ذلك عبر تدابير متعددة وعلى المدى الطويل.

تُعرّف سياسة الاتحاد الأفريقي للعدالة الانتقالية العدالة الانتقالية بأنها "مختلف التدابير السياسية (الرسمية والتقليدية أو غير الرسمية) والآليات المؤسسية التي تعتمدها المجتمعات، من خلال عملية تشاورية شاملة، من أجل التغلب على الانتهاكات والانقسامات وأوجه عدم المساواة في الماضي وتهيئة الظروف لتحقيق الأمن والتحول الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي على حد سواء."

عندما تتاح للناس الفرصة وإمكانية الوصول والموارد للمساعدة في تطوير العدالة الانتقالية في بلدانهم، فإن العملية تحظى بتأييد شعبي أكبر، مما يعني أنها أكثر فعالية واستدامة. من خلال تعميم المشاركة، تدعم الجهات الفاعلة متعددة الأطراف الضحايا/الناجين والمجتمعات المحلية المتضررة مباشرة من الانتهاكات، وكذلك الأشخاص المتأثرين بشكل غير مباشر بالانتهاكات السابقة، للمشاركة في تخطيط وتصميم وتنفيذ ومتابعة تدابير العدالة الانتقالية. فلا يصبحون مجرد أهداف للعدالة الانتقالية، بل يصبحون مشاركين فاعلين فيها في جميع مراحله.

وحيثما يُنظر إلى المشاركة في العدالة الانتقالية على أنها فعالة، يمكن للجهات الفاعلة متعددة الأطراف أن تضعها في إطار نموذج لفوائد المواطنة الفاعلة، وأن تدعو إلى مزيد من الحوكمة التشاركية في جميع القطاعات. يمكن أن تكون عملية العدالة الانتقالية مثالاً يمكن أن تستخلص منه دروس الحوكمة.

إن الطريق الأكثر مباشرة إلى المشاركة الهادفة هو البناء على ما هو موجود بالفعل. حيث تستفيد الجهات الفاعلة متعددة الأطراف من تحديد العمليات والممارسات القائمة التي تحظى بثقة السكان المحليين، بدلاً من استيرادها أو إنشائها من الصفر. وتوفر هذه العمليات والأشخاص الذين ينفذونها معارف وشبكات وموارد وسبل مشاركة يمكن تعزيزها من أجل عدالة انتقالية أكثر شمولاً ومراعاة للسياق.

الشراكة مع المجتمع المدني ذي القاعدة العريضة

بالإضافة إلى بعض هياكل الدولة، يقود المجتمع المدني معظم العمليات والممارسات القائمة على أرض الواقع. وفي حين يرتبط مصطلح "المجتمع المدني" عادةً بالمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، إلا أنه في الواقع يغطي مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك المنظمات المجتمعية، والسلطات والجماعات الدينية والتقليدية، والجمعيات المهنية، والجمعيات المهنية، والمجموعات النسائية، والتشكيلات الطلابية، ومجموعات الضحايا/الناجين، ورجال الأعمال، وتجمعات المواطنين العاديين وغيرهم، حسب البلد.

وتتطلب المشاركة الهادفة إشراك الضحايا والناجين والمجتمعات المحلية المتضررة والسكان بشكل عام في مراحل متعددة من عملية العدالة الانتقالية بطرق تمكنهم من التحكم في أهداف تلك العملية وشكلها ونتائجها.

وإلى جانب المساعدة في تعميم المشاركة من خلال شبكاتها وأنشطتها، يمكن لمختلف أنواع المجتمع المدني أن تساعد في توطين العدالة الانتقالية، والتأكد من أنها تتوافق مع الاحتياجات المحلية ومفاهيم العدالة. لن يشارك الناس بشكل عام في عملية لا يفهمونها أو يبدو أنها لا تقدم لهم ولمجتمعهم أي فائدة.

يمكن للمجتمع المدني أيضًا أن يساعد في تحقيق لامركزية العدالة الانتقالية، وتحديد العقبات ووضع حلول محلية تتيح الوصول إلى مجموعة أوسع وأكثر تمثيلاً من الناس. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للفئات المهمشة، التي قد تُمنع من المشاركة، على سبيل المثال، بسبب توقعات الرعاية الجنسانية أو عدم إمكانية الوصول إلى ذوي الاحتياجات الخاصة أو تحديات الصحة العقلية أو الموقع الجغرافي، فضلاً عن المعايير الاجتماعية القائمة على الدين والعرق والجنس والعمر والطبقة الاجتماعية وغيرها من العلامات.

الاعتراف بالتدابير غير الرسمية

يمكن للعمليات والممارسات القائمة، والأشخاص الذين ينفذونها، أن تغذي تدابير العدالة الانتقالية غير الرسمية وأن تكون هي نفسها تدابير عدالة انتقالية غير رسمية. وقد تشمل التدابير غير الرسمية الآليات التقليدية دون الوطنية لحل النزاعات، والحوارات المجتمعية، وأنشطة سرد القصص والذاكرة، وحلقات التعافي والطقوس، والمبادرات التعليمية، أو أشكال التعبير الفني والثقافي، التي تقوم على المشاركة المحلية.

ومن خلال الاعتراف بمثل هذه التدابير باعتبارها عدالة انتقالية، يمكن للجهات الفاعلة متعددة الأطراف أن تدعم تصميم وتنفيذ عملية عدالة انتقالية وطنية لا تناسب الجميع بل مبتكرة من حيث كونها أكثر ملاءمة للسياق وأكثر تمثيلاً من حيث التصميم. من خلال مشاركتهم من التخطيط إلى المتابعة، يساعد الضحايا/الناجون والمجتمعات المحلية المتضررة والسكان بشكل عام في إنشاء عملية مدفوعة بالاحتياجات المحلية ومستجيبة للتحديات والفرص على أرض الواقع.

ومن خلال المساعدة في الربط بين التدابير غير الرسمية والتدابير الرسمية - لجان الحقيقة والملاحقات القضائية والتعويضات والإصلاحات المؤسسية وغيرها - يمكن للجهات الفاعلة متعددة الأطراف أن تمكّن من عملية وطنية أكثر ملاءمة على الصعيد المحلي، ترتكز على المشاركة الشعبية، وتضع الجهات الفاعلة الحكومية في شراكة مع المجتمع المدني ذي القاعدة العريضة. وبما أن هذه العملية تشاركية فقد لا تبدو في نهاية المطاف مثل العدالة الانتقالية في بلدان أخرى.

لمزيد من المعلومات والتوصيات التفصيلية، تفضل بزيارة ***من الشراكة إلى المشاركة: الارتباطات المتعددة الأطراف بالعدالة الانتقالية في أفريقيا*** *صفحة المشروع.*

التوصيات

تحديد أصحاب المصلحة وتمثيلهم

يحدد مسح شامل لأصحاب المصلحة، تقوم به جهة فاعلة متعددة الأطراف أو شركاء موثوق بهم من المجتمع المدني على المستويين الوطني ودون الوطني، منظومة الجهات الفاعلة ذات الصلة وعلاقاتها، مما يضمن أن تكون الجهود اللاحقة تمثيلية وتشاركية على نطاق واسع.

- وضع خريطة لضحايا الانتهاكات/الناجين من الانتهاكات، ليس فقط لأعمال العنف، ولكن أيضًا للتهميش والإقصاء الذي يسهل هذه الأعمال. تحديد موقع الضحايا/الناجين فيما يتعلق بالمجتمعات المتضررة بشكل مباشر، والسكان الأوسع المتضررين بشكل غير مباشر من الانتهاكات.
- وضع خريطة لمجموعة كاملة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تمثل الضحايا/الناجين والمجتمعات المحلية المتضررة والسكان بشكل عام، استنادًا إلى علاقات الثقة الطويلة الأمد.
- تحديد خريطة سلطات الدولة من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي، والبحث عن "أبطال" العدالة الانتقالية التشاركية.
- وضع خريطة لمقدمي خدمات الصحة النفسية والدعم النفسي الاجتماعي والمشورة القانونية والمعلومات الفنية حول العدالة الانتقالية وغيرها من الاحتياجات الموجودة بالفعل في المجتمعات المحلية.

دعم مصمم خصيصاً للمشاركين

تتطلب المشاركة وعياً بالمجموعة الكاملة من العقبات التي تحول دون الوصول التي يواجهها مختلف الناس. واستناداً إلى رسم خرائط أصحاب المصلحة، يمكن للجهات الفاعلة المتعددة الأطراف أن تحدد مباشرة أو تدعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني لوضع حلول للعقبات وتحديد الفرص المتاحة لزيادة فرص الوصول.

- استخدام إطار الموافقة المستنيرة لتوضيح أن المشاركة طوعية دائمًا وأن أي مزايا أو خدمات تنبثق من العملية لا تتوقف على المشاركة.
- ضمان توفير خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والصحة النفسية والاجتماعية لمعالجة خطر التعرض للصدمات النفسية من جديد وغيرها من تحديات الصحة النفسية، إما مباشرة أو من خلال مقدمي الخدمات المحليين.
- تيسير مشاركة الأفراد والمجموعات المهمشة، على سبيل المثال، من خلال جدولة الأنشطة حول جداول رعاية المرأة، وضمان وصول ذوي الاحتياجات الخاصة و/أو توفير الترجمة الفورية للناطقين بلغات الأقليات.

دعم تعبئة الضحايا/الناجين/الناجيات

يجتمع الضحايا والناجون معًا لدعم بعضهم البعض والدعوة إلى تلبية احتياجاتهم ومطالبهم. وفي حين أن بيئة مجموعات الضحايا/الناجيات قد تكون منقسمة، لأنها تمثل مجموعات مختلفة من الضحايا والأجندات، فإنها توفر وسيلة فعالة للوصول إلى الضحايا/الناجيات ودعمهن.

- تحفيز أو دعم إنشاء مجموعات ومنظمات الضحايا/الناجيات أو دعمها، على سبيل المثال، من خلال توفير أماكن للاجتماعات، وبناء القدرات الفنية والإدارية، وتقديم المساعدة المالية المباشرة، بما في ذلك التكاليف الأساسية الأولية.
- دعم مجموعات الضحايا/الناجين القائمة على المستويين المحلي والوطني، من خلال نهج بناء القدرات (انظر القسم التالي).
- التركيز على فهم احتياجات الضحايا/الناجين وأولوياتهم ومطالبهم، على سبيل المثال من خلال تمويل دراسة بحثية يقودها الضحايا/الناجون أو تشاركية وتنظيم اجتماعات ومناقشات مع الضحايا/الناجين وممثليهم، وإدماج وجهات نظر الضحايا/الناجين في أنشطة بناء قدرات المجتمع المدني والدولة.
- استخدام إطار الموافقة المستنيرة لإدارة توقعات الضحايا/الناجين من العدالة الانتقالية ودعم التعبئة من أجل تحقيق العدالة الانتقالية، وضمان أن يختار الجميع المشاركة على أساس فهم طبيعة مشاركتهم والمخاطر المحتملة والفوائد والبدائل.

بناء قدرات المجتمع المدني

ويتمثل التحدي المتمثل في دعم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي لها صلات وثيقة بالمجتمعات المحلية في تعزيز قدراتها وخبراتها مع عدم فرض أجندة خارجية. وهذا يتطلب من الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف أن تتطلع إلى ما هو أبعد من الجهات الفاعلة الموثوق بها في العواصم الوطنية، وأن تتنازل عن قدر كبير من السيطرة على طبيعة عمل المشروع لمجموعة واسعة من الشركاء في المجتمع المدني، وأن تقر بأن أولئك الذين هم جزء من المجتمعات المحلية المتضررة أو الأقرب إليها يعرفون احتياجاتها وما هي النُهج التي يرجح أن تنجح

- تقديم التزام طويل الأجل ومتعدد السنوات، وذلك لدعم العدالة الانتقالية على مدى تدابير متعددة، وتعزيز قدرة الشركاء المحليين على وضع جداول أعمالهم الخاصة، وبناء الثقة بين الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف والجهات الفاعلة المحلية والمجتمعات المحلية المتضررة.

- وضع معايير لاختيار الشركاء المحليين، بما في ذلك أن يكونوا ممثلين فعليين للمتضررين من الانتهاكات في سياق السكان الأوسع نطاقاً، وأن يتفهموا الخبرات والموارد الموجودة لدى المجتمعات المحلية بالفعل، وأن يرحبوا بالمساعدة التقنية وغيرها من بناء القدرات، وأن يكونوا ملتزمين بالنهج القائم على حقوق الإنسان.

- أن تكون غير إلزامية، ومشاركة تجارب البلدان الأخرى لإعلام الشركاء دون أن تتوقع منهم تقليد "أفضل الممارسات" العالمية. وهذا يسمح بظهور حلول وتدابير مستنيرة محلياً.

- التأكد من أن جميع المشاريع يتم إنشاؤها بالاشتراك مع الشركاء المحليين، بدلاً من الاقتصار على الدعوات لتقديم مقترحات والمشاريع التي يحركها المانحون.

- استخدام نهج "التعلم بالممارسة"، بالإضافة إلى التدريبات الرسمية، للنهوض بالقدرات التقنية والإدارية للشركاء المحليين.

- الدعوة مع سلطات الدولة لتعظيم مشاركة الشركاء من المجتمع المدني والنهوض بأجندات الشركاء من المجتمع المدني، حيث تميل الجهات الفاعلة متعددة الأطراف إلى الوصول إلى السلطات بشكل أكبر من الشركاء المحليين.

- ربط الشركاء المحليين مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والدولة والعمليات التي تحدث على المستوى الوطني لتعزيز المشاركة خارج نطاق النخب الحضرية.

- دعم الشركاء لإجراء اتصالات مع مصادر الدعم الفني والمالي الأخرى.

- تشجيع التنسيق والربط الشبكي بين مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع المدني للمساعدة في تهيئة الظروف لبناء الثقة والتعاون وتعزيز القدرات وبالتالي الوصول إلى المزيد من الدعم الخارجي.

تقديم المنح التعاونية

لا تمتلك العديد من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الهياكل المالية والإدارية والقدرة على الوصول إلى التمويل متعدد الأطراف. وتتيح المنح الفرعية، إلى جانب بناء القدرات التقنية والدعم المباشر للمشاريع - إذا طُلب منها ذلك - لمجموعة أوسع من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني أن تقود العدالة الانتقالية التشاركية. وتحتاج الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف إلى تعديل مطالبها من الجهات المستفيدة من المنح وبناء علاقات طويلة الأجل قائمة على الثقة أكثر من المساءلة الرسمية، على أن يكون الهدف النهائي هو تقديم المنح التشاركية.

- استخدام المنح الفرعية لدعم مختلف أنواع المجتمع المدني، بما في ذلك على سبيل المثال الجهات الفاعلة الدينية والتقليدية والمنظمات المجتمعية.

- تبسيط متطلبات الاقتراح وإعداد التقارير للجهات الفاعلة المحلية، والتعامل معها بلغتها وتقليل متطلبات المحاسبة المالية.

- بدء مشاريع تجريبية باستخدام تقديم المنح التشاركية في مجال العدالة الانتقالية وتوثيق ونشر الدروس المستفادة، بهدف بناء منظومة من مقدمي المنح المستعدين لتقديم دعم مرن وطويل الأجل لعمل الجهات الفاعلة المحلية.

- استخدام التقييم السردي أو النوعي وأساليب جمع البيانات مثل حصاد النتائج، بدلاً من أساليب المؤشرات الكمية التقليدية.

التدابير الرسمية: التخطيط والتصميم

وبينما تدعم الجهات الفاعلة متعددة الأطراف عادةً المشاورات للحصول على مدخلات من الضحايا/الناجين وغيرهم من أصحاب المصلحة، فإن المشاورات غالباً ما تشير إلى آليات العدالة الانتقالية التي تم تصميمها بالفعل ومن غير المرجح أن تتغير بشكل كبير بناءً على التعليقات الواردة. وبغية تجاوز إطار المشاورات والبدء قبل مرحلة التصميم بوقت طويل، ينبغي للجهات الفاعلة المتعددة الأطراف أن تقوم بالدعوة لدى سلطات الدولة وتقديم الدعم المالي والتقني لها وللجهات الفاعلة في المجتمع المدني لتعزيز المشاركة الشعبية في تصميم التدابير، وضمان التمثيل الواسع، وإزالة العقبات التي تحول دون المشاركة، واعتماد نهج الميزنة التشاركية.

- دعم عمليات السلام وعمليات الانتقال السياسي المتفاوض عليها لضمان أن يكون الالتزام بالعدالة الانتقالية منصوصاً عليه في الاتفاق وأن ينص على خطوات واضحة للمشاركة الشعبية.

- الدعوة إلى أن يشمل الهيكل الذي يضع تصورًا للعدالة الانتقالية المشاركة المباشرة للضحايا/الناجين، وكذلك المجتمعات المحلية المتضررة بشكل مباشر وغير مباشر. عندما تعمل جهة فاعلة متعددة الأطراف مع الضحايا/الناجين، يمكنهم دعم السلطات في تحديد ممثلين لهذه الهياكل.

- دعم التدابير الرسمية اللامركزية التي يسهل الوصول إليها جغرافيًا أكثر من تلك الموجودة في العاصمة وتضمن مشاركة واسعة النطاق، بما في ذلك من قبل الأكثر تهميشًا وأولئك الذين يعيشون في المناطق النائية.

- الدعوة للميزنة التشاركية، التي تتشارك فيها الجهات الفاعلة المحلية في الدولة والمجتمع المدني لتحديد أعداد المشاركين والتمويل اللازم لمشاركتهم.

- تشجيع المشاركة "المتجددة"، ومعالجة القيود التي تفرضها عملية "المرة الواحدة" التي لا يمكنها الاستجابة للظروف والاحتياجات المتغيرة.

- في حالة إجراء مشاورات، والدعوة إلى استخدامها في أقرب وقت ممكن، قبل الانتهاء من أي تصميم للعملية أو الآلية، ودعم المجتمع المدني المحلي كشريك رئيسي. يمكن أن يشمل ذلك إجراء دراسات منهجية لاحتياجات الضحايا/الناجين والمجتمعات المحلية المتضررة، لإثراء المشاورات الرسمية واستكمالها على حد سواء.

التدابير الرسمية: التنفيذ

وتعتمد جودة وشرعية التدبير الرسمي وأهمية مخرجاته على مشاركة الضحايا/الناجين والمجتمعات المحلية المتضررة والسكان بشكل عام والتواصل المنتظم معهم.

- الدعوة إلى أن تشمل التدابير وهياكلها التشغيلية ممثلين للضحايا/الناجيات وأن تكون شاملة حسب الجنس والعرق وما إلى ذلك. وحيثما تعمل جهة فاعلة متعددة الأطراف مع الضحايا/الناجيات، يمكنها دعم سلطات الدولة في تحديد ممثلين لهذه الهياكل، بدعم من الشركاء المحليين.

- دعم وصول الضحايا/الناجين إلى التدابير الرسمية، من خلال توفير خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي والاجتماعي، ودعم السفر وغيرها من الحلول المستنيرة محليًا، إما مباشرة أو من خلال المجتمع المدني.

- مساعدة الشركاء المحليين في جمع شهادات وتفاصيل احتياجات الضحايا/الناجين - لا سيما أولئك غير القادرين أو غير الراغبين في السفر والمشاركة العلنية - على سبيل المثال من خلال التقارير المقدمة إلى لجان الحقيقة أو مذكرات أصدقاء المحكمة إلى العمليات القضائية الوطنية والدولية.

- دعم تثقيف وإعلام المجتمعات المحلية المتضررة والسكان بشكل عام من خلال التوعية. من المرجح أن يتمتع المجتمع المدني بثقة أكبر من سلطات الدولة ويمكنه إطلاع المجتمعات المحلية على آخر المستجدات بشكل أفضل على أساس منتظم، على سبيل المثال عن طريق فحص التجارب عن بعد في المجتمعات المتضررة.

التدابير الرسمية: المتابعة

عندما تنتهي الآلية الرسمية للعدالة الانتقالية، يتعين على سلطات الدولة تحقيق نتائجها، وعادةً ما تنخرط في قضايا مثل التعويضات والإصلاحات المؤسسية ومبادرات المصالحة وتضميد الجراح. نظرًا لأن هذه العناصر، ولا سيما التعويضات، يمكن أن تعالج مطالبات الضحايا/الناجين وغيرهم من الناجين من الضحايا والناجين الأكثر إلحاحًا على الدولة، فإن المشاركة أمر بالغ الأهمية.

- دعم الشركاء المحليين تقنياً ومالياً للقيام بدور في عمليات المتابعة، بما في ذلك من خلال بناء القدرات.

- الدعوة مع سلطات الدولة للشركاء المحليين الذين يمكنهم تمثيل الضحايا/الناجين والمجتمعات المحلية المتضررة ليكونوا في قلب عمليات المتابعة وجزءًا من المؤسسات التي تنفذ القرارات أو التوصيات المنبثقة عن تدابير العدالة الانتقالية.

- إقامة روابط بين عملية العدالة الانتقالية التشاركية التي أثبتت فعاليتها، كنموذج للمواطنة الفاعلة، ونهج الدولة الأوسع نطاقاً في الحوكمة التشاركية.

- الدعوة مع الجهات الفاعلة الأخرى متعددة الأطراف لتوفير الأموال المطلوبة لتنفيذ التوصيات على المدى القصير والطويل.

التدابير غير الرسمية: الدعم طويل الأجل وبناء الجسور

عند الانخراط في التدابير غير الرسمية، أو التفكير في دعم إنشائها، ينبغي على الجهات الفاعلة المتعددة الأطراف أن تضمن فهماً عميقاً للبيئة وأن تشمل مسحاً لأي عمليات غير رسمية قائمة وجهداً منهجياً لفهم الاحتياجات ذات الإطار الثقافي للضحايا/الناجين والمجتمعات المحلية المتضررة والسكان بشكل عام.

- إجراء أو دعم إجراء مسح شامل - بقيادة مجموعة من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني - لاحتياجات الضحايا/الناجين والمجتمعات المحلية المتضررة، والعمليات غير الرسمية القائمة ذات الصلة، والموارد داخل المجتمع، بما في ذلك النهج العرفية.

- الشروع في أي تدبير غير رسمي فقط بالشراكة مع الجهات الفاعلة المحلية الموثوق بها والتأكد من تخطيطه وتصميمه وتنفيذه بأوسع مشاركة ممكنة من المجتمعات المحلية.

- التأكد من أن العمليات غير الرسمية تعتمد نهجًا قائمًا على حقوق الإنسان يعزز الإدماج ويتحدى التسلسل الهرمي الاجتماعي.

- توفير تمويل طويل الأجل وبناء القدرات لتدابير العدالة الانتقالية غير الرسمية، من خلال الشركاء المحليين على النحو الأمثل.
- تحديد ودعم الروابط الواضحة بين تدابير العدالة الانتقالية غير الرسمية والرسمية لتعزيز المشاركة من المستوى المحلي إلى المستوى الوطني وفي جميع مراحل العملية.

شكر وتقدير

أعد موجز السياسات هذا كل من ياسمينا برانكوفيتش (Jasmina Brankovic) وسيمون روبينز (Simon Robins).

وقد دعم معهد الولايات المتحدة للسلام هذا المشروع من خلال مسابقة منحة "إعادة تنشيط منع النزاعات المتعددة الأطراف وبناء السلام". والآراء والنتائج والاستنتاجات أو التوصيات الواردة في هذا الموجز هي آراء واستنتاجات وتوصيات المؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء معهد الولايات المتحدة للسلام.

نبذة عن مركز دراسة العنف والمصالحة

مركز دراسة العنف والمصالحة (CSVR) هو منظمة غير حكومية مستقلة تأسس في جنوب أفريقيا عام 1989. وهو معهد متعدد التخصصات يسعى إلى فهم العنف ومنع وقوعه ومنع العنف ومعالجة آثاره وبناء سلام مستدام على المستويات المجتمعية والوطنية والإقليمية. من خلال البحوث والدعوة والدعم النفسي والاجتماعي، وبالتعاون مع المجتمعات المحلية المتضررة من العنف، نسعى إلى تعزيز مساءلة الدولة وتعزيز المساواة بين الجنسين وبناء التماسك الاجتماعي والاندماج والمواطنة الفاعلة.

35 YEARS

CSVR

Centre for the Study of Violence and Reconciliation

Working towards peaceful, equal and violence-free societies since 1989

اتصل بنا

CSVR
33 Hoofd Street
Braampark Forum 5, 3rd Floor
Johannesburg, 2001
جنوب أفريقيا
هاتف: +27 (11) 403 5650
فاكس: +27 (11) 339 6785
بريد إلكتروني: info@csvr.org.za
www.csvr.org.za

© 2024 Centre for the Study of Violence and Reconciliation

Designed and typeset by COMPRESS.dsl | 800971A | www.compressdsl.com